فلسفة

الديمقراطية

لعلي أدهم

من المسائل المعروفة في تاريخ نشوء الفلسفة الحديثة ومراحل تقدمها الباكرة ذلك الخلاف الشديد والتناقض المستفيض الذي ثار بين القائلين بأثر التفكير والقائلين بأثر الاحساس في تحصيل المعرفة وتكوين الافكار، وقد كان انصار المذهب الحسي يرون ان الاسبقية والفضل للحواس وكانوا يطلقون على انفسهم اسم « التجريبيين » لانهم كانوا يبدأون من التجربة ويتخذونها الاساس الذي يشيدون عليه فلسفتهم، وكان الفريق المناهض لهم ينبذ الحواس ويراها غير اهل للتعويل عليها والاحتكام اليها. وكان انصار هذا الرأي يستدلون على صحة مذهبهم بان أسمى الافكار وأجلها شأناً مثل فكرة وجود الله ومثل تصورات الرياضة لا يمكن ان ترد الى الحواس او تستمد من مصادرها ولذا كانوا يقولون باستقلال العقل الانساني ومقدرته على استنباط المعرفة من موارده الخاصة واعماق كيانه وكانوا يرون ان أصح الافكار وأصدقها معبوعة بهذا الطابع صادرة من هذا المورد، اما الافكار المتصلة بالحواس فهي أهون شأناً وأنزل منزلة لان الاحساس في رأيهم قرين التفكير المشوش والآراء المشوبة، وكانت هذه النزعة من نزعات التفكير تسمى النزعة « العقلية »

* * *

وقد نبغ في القرن الثامن عشر الفيلسوف الالماني الكبير « امانويل كانت » فحاول حل هذا المعضل وفض ذلك الخلاف فذهب الى ان الاحساس والتفكير وظيفتان يكملان احدهما الآخر وان المعرفة الحقة تأخذ بنصيبها من هذين الطرفين، فالحواس تزودها بالمادة القابلة للتنظيم والفكر يفرغها في القالب المناسب ويصورها بالصورة الملائمة، وكل قضية من القضايا في رأي « كانت »

تشمل العنصرين وتفترض وجود عقل قادر وينفذ معاً ، فهو ينفعل لانهُ يشعر بأثر البيئة ويتلقى منها مواده الخام اللازمة وهو يفاعل لانهُ يهيمن الصورة ويشق لها المجرى . والافكار بدون هذه المواد الواردة من الحواس خواء لاخير فيه والاحساسات الخالية من التصورات عماء لاتبصر ولا تعي وبذلك وفق «كانت» بين النزعتين واستطاع ان يتعقبهما ولا يجور على احديهما

***

وفي الحياة العملية خلاف آخر بين « الغريزة » و « الارادة » ، فالغريزة تخضع الى ضرب خاص من ضروب العمل من صوره في الحياة البدائية الجوع والظمأ وما اليهما وهي تحد من حرية العقل وتخضع الارادة للضرورات ، ومن هنا نشأ خلاف بين مذهبين متعارضين مذهب عقلي يقول بتمام حرية الانسان واستعلائه فوق نوازع الحاجة ويحاول ان يبين قدرة الانسان على كبح تلك النوازع وسحق هذه الشهوات وينهي بفكرة التنسك . ومذهب طبيعي يرى أصاره ضرورة الاستجابة لمطالب الغريزة وتلبية نداء الشهوة . ويقولون ان محاولة اخماد الشهوات ومقاومة الميول خروج على الطبيعة والتواء في الفهم وان العقل السليم ينقاد لها ويلبي احكامها لانهُ يعرف انهُ خادم الاهواء . وقد لجأ بعض المفكرين الى التوفيق بين هذين الطرفين ترسماً لخطوات «كانت» وأخذاً بطريقته فالغريزة في رأيهم توجه تسير على غير هدى وقد تفضي بالانسان الى الهلاك المحقق وهي تقدم للعقل مادة يستطيع ان ينتفع بها في عمله ، فالعقل — او الارادة — خادمة الرغبة وسيدتها في نفس الوقت ، وكما ان الفكر الخالي من اثر الاحساس فراغ لاغناء فيه والاحساس الخالي من أثر الفكر أعمى ليس لهُ قائد فكذلك الحياة الخالية من اثر الغريزة حياة شاحبة لاسرور فيها ولا متعة والحياة التي تنقاد للاهواء وتستسلم للشهوة حياة مستهدفة للاخطار متخبطة في الظلام ، والحياة الفاضلة المثلى مرتفقة على تنظيم الميول والموازنة بينها في ظلال هيمنة العقل وسيطرة الارادة

وما ينطبق على حياة الفرد في جانبيها النظري والعملي يصدق في حياة المجتمعات الانسانية في ظلال الحكومات ، فكل مجتمع أشبه بوحدة مستقلة منسجمة لها صفات التفكير والعمل ، واذا كان لأي مجتمع منظم تحت سيطرة حكومة من الحكومات « ارادة » فأن الحكومة هي بلا نزاع التي تمثل فيها تلك الارادة ، وأقصد بالحكومة هنا السلطات التي تملك اصدار القوانين وتبديلها وتشرف على تطبيقها وسريان احكامها وتقوم بمختلف الاعمال باسم المجتمع ، وهذه الاعمال في مختلف انواعها وشتى ميادينها تعد في منزلة الاعمال الصادرة عن ارادة بعينها متخذة غرضاً خاصاً وتتبع سياسة مرسومة

وعلى هذا الاعتبار اذا كان المجتمع سليماً متحداً وكانت طريقة النيابة والتمثيل في نظام حكمه صحيحة لا اعتبار عليها فان بت الحكومة في الامور يكون في هذه الحالة نتيجة عاملين عاملٍ ميل افراد الأمة الى الاشتراك في عمل الدولة وسياستها والتعاون مع رجالها في القيام بهذه المهمة وعامل طلب القائمين والتأييد من السلطة المركزية التي تحاول اشباع رغبات الشعب والاضطلاع بمطالبه . وهذا التبادل بتأثير الحكومة النيابية المحرية على شرعية اتصالها وبين رغبة افراد المجتمع في نحوها هذا حتى ينسبُ صب المادة في القالب المناسب لانهُ ينظم الدوافع التي تزخر بها نفوس الشعب والميول التي تتلج بين جوانحه ويمثلها في صور واضحة ورموز ناطقة مثل القوانين والقوائح وسائر الاعمال التي تقوم بها الحكومات

***

والدمقراطية في ابسط صورها مناطها مساهمة كل فرد في حكومة بلاده ، والطريقة النيابية تتسع لهذا المجال وتتيح لهُ هذه الفرصة اذ يختار بمحض ارادته من يتولونهُ ويقومون مقامه في الفصل في الامور وسائل الحلات . ومن ثمَّ فان تناول المجالس النيابية مختلف الشؤون او بحث مجالس الوزراء ما يعرض من المشكلات يراعى فيه الاستجابة لميول الشعب واتجاهه وتقدير الرأي العام أي ان حرية الفصل في الامور تحد منها المادة الموجودة والمادة هنا هي كتلة الشعب

والقول مسوغ لوجود الدمقراطية هو أنها تدعو كل فرد الى ان يأخذ نصيبه في اختيار نوابه وبذلك يعرف هؤلاء النواب ما يضطرب في النفوس من الحاجات سواء أكان عن طريق التأييد او عن طريق المعارضة . ومن شأن هذا الاسلوب ان يجعل القوم مخيين بمسائل العامة مقبلين عليها حريصين على فهمها وتدبرها ويفرض على الحكومة ان تراعي الاعراب عن آمالي افراد الشعب وتتوخى اجابة مطالبهم وتحاول ان تكون من المادة « عملا »

واذا حرَّم على الشعب اتباع هذا الاسلوب والاخذ بطريقة الانتخاب فانهُ يظل معنيًّا الى حدٍّ ما بالشؤون العامة ، وتراعي الحكومة رغباته الى حدٍّ ما . وذلك لانها لا ترى من الحزم ان ترهقهُ وتضطره الى الخروج عن طوره ، ولكن على مرّ الايام يصبح القائمون بامر الحكم غير متأثرين الا بآراء دائرتهم المحدودة ووسطهم الخاص وافكار اصدقائهم والمقربين منهم ، والنزعة الدمقراطية تصلح هذا العيب وتعالجهُ الى حدٍّ كبير وهي تدعو النائب الى ان يتحسس الرأي العام ويجس نبضهُ ويحاول ان يتعرَّف تلك الميول المكظومة والنزعات الخفية ، وحياة النائب السياسية قائمة على هذا التجاوب بينهُ وبين رغبات من يمثلهم وينوب عنهم

وتفسير الديمقراطية على هذا النمط يشابه خطة «كانت» التي اشرت اليها في اول مقالي لانها تعمل على الملاءمة بين رأيين جد مختلفين في علاج المشكلة السياسية التي تعرض للمجتمعات في كل حين وتقدر ما في كل من الرأيين المتعادين من حق جزئي ، فالرأي الاول من شأنه ان يبالغ في ضرورة جعل الحكومة اسرع ما يمكن خاضعة لرغبات الشعب الى اقصى الحدود . ويكاد يقصر وظيفتها على تسجيل تلك الرغبات وسرعة تنفيذها . والرأي الثاني يرى غرض الشعب النهائي وتراميها الى المستحيل او المتعذر ربحانيتها في بعض الاوقات لضيق الاشياء وعلى الدولة ان تتولى مهمة خلق النظم وابداع القوانين وابتكار الخطط السياسية واساليب الحكم الصالح

***

وعند الفلاسفة بتيمة الدولة تشابه من بعض الوجوه موقف الطفلين في اشادتهم بسيمة العقل ووجوب ترفعه عن نزعات الحواس واهواء النفوس ولذا يبين اكثر الفلاسفة الطفلين الى هذا الموقف تجاه المسائل السياسية ، ومن قبل ذلك موقف افلاطون الذي كان يرى ان الفلسفة خير مدرسة لسياسة وان الحاكم الفيلسوف يجب ان يسترشد في سياسته بنماذج هابطة من السماء ويعرض عن حقائق الارض والحكومة المثالية في زعمه لا تشرك الشعب في تصريف الامور فهي تناقض الديمقراطية في اصرارها على ان يلتزم الحاكم مراعاة اماني الشعب ومطالبه ، وهي تنزل بالانسان الى مرتبة الجماد وتعتبره كالمواد الخام التي تصاغ منها التماثيل وتصنع الصور ، ولو ذهب افلاطون الى ان الطبيعة الانسانية في بصره كانت غير صالحة لاحتمال اعباء الحكم لكان لهُ عذره ولكنهُ فرّق تفريقاً حاسماً بين الحكام والمحكومين وبين الاقلية العاملة الفعالة والاكثرية المنفعلة وبذلك قضى على الوحدة والتعاون بينهما ويظهر سوء اثر ذلك عند الانتقال من تفسير الارادة تفسيراً عقليًّا الى تفسيرها تفسيراً غير عقلي . وهناك تنقلب فكرة الحكم المثالية مادية صارخة وتصبح القوة السياسية مرتكزة على العنف والارهاب معتمدة على الحديد والنار وهذا هو رأي هوبز ومن نفَّ نفَّه في ايطاليا والمانيا ، فهناك الزعيم المطلق الذي لا يسأل عن مصادر تفكيره ومراجع وحيه وانما على الشعب الطاعة والخنوع والانقياد لأوامره ، وعقول الشعب في زعمه صحيفة بيضاء يرتسم عليها ما يريده قادته وحكامه وهذا هو ما يسمى « الاستبداد المطلق »

وعندما احصى ارسطو الفضائل أظهر ان كل فضيلة هي حالة توسط بين نهايتين متطرفتين كلاهما عيب ونقصان ، فضيلة الشجاعة مثلاً هي وسط بين رذيلة الفجور والطيش ورذيلة الجبن وقد ذكر ان احد الطرفين المتناقضين في المادة اقرب الى الفضيلة من الطرف الآخر ولذا

كثيراً ما يشبه امره بأمرها فالثور قد يظن شجاعة ولكن الجبن يمنعه من ان يصب الثيران بينه وبين الشجاعة . وهذان الطريقان يشبهان طريقي الرضوخ صاغرين للديمقراطية الحقة هي توسط بين انفراد الشعب بالسلطة واستئثار الحكام بها . وان كان حرص الشعب على ادامة الاستئثار من سلطة اقرب الى الديمقراطية واشبه بها من محاولة القادة سلب السلطة والانفراد بالامر واشد ما يضاهي بعض كبار نقاد الديمقراطية في العصر الحديث على اساليبها هو محاولتها جعل ايدي الحاكمين وعرقلة مساعي السلطة التنفيذية وقصرها على النظر في تفاصيل الامور وهين الشؤون. ويتضح من ذلك ان احد الطرفين يحاول ايجاد القالب او الصورة بدون ايتحضار المادة على حين ان الطرف الآخر يستحضر المادة ويبغي امر الصورة وخلق القالب

ومن الخطأ الاعتقاد بأن « الارادة العامة » تهبط من الشعب هبوطاً تلقائياً لان الارادة هي الصورة التي تتصور فيها الرغبات والدوافع والاشواق . والشعب بطبيعته عاجز عن تعيين تلك الرغبات الجائشة والاشواق الثائرة والدوافع الغامضة الصور والقوالب المناسبة لها المعبرة عنها وانما الحكومة الدستورية هي التي تتكفل بجلاء هذه الرغبات البهمة وتحديد تلك المطالب الغامضة وتكون الارادة المنشودة وجوهر الديمقراطية قائم على تبادل الفهم بين الياسين المسؤولين وبين الافراد والجماعات وليست الحكومة الديمقراطية حكومة منطقة مقصور عملها على تلقي الرجع من الشعب والتشي مع رغباته وانما هي تتلقى تلك الرغبات وتصقلها وتصفيها وتضفي عليها النظام وتتولى تنفيذها فعملها عمل المنوجد الخلاق ولو انها كانت غير ذلك لضعفت آلة الحكم واختل النظام وثبتت تلك العيوب التي يحصيها الكثيرون على النظام الديمقراطي ولاضطر الشعب الى ان يلتمس الزعامة في اسلوب آخر من اساليب الحكم

***

والديمقراطية الحقة توفق بين زعمين من المزاعم السائدة وهما الزعم القائل بأن الحكمة كامنة في الجماهير وان صوت الشعب من صوت الله والزعم القائل بأن الحكمة انما تهبط على البطل الملهم والزعيم المروَّع الذي يجب ان يسند اليه الامور وتسلم له القيادة

وبين الروح الديمقراطية والروح العلمية آصرة نسب وصلة قربى ولذا تأصلت الديمقراطية في الامم التي قويت فيها النزعة التجريبية وليس من قذفات الصدفة ان اصبحت انجلترة وفرنسا أعرق الدول ديمقراطية في حين ان المانيا مهد الفلسفات الغيبية ومذاهب ما وراء الطبيعة أشد الامم امتناعاً على النظام الديمقراطي